لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وسواء يكون المتوسط معمول الشرط
المحذوف وهذا القايل ميّز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون
فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا
كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على
المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط
ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء
كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام
مهما وحذف الفعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره
على تقدير الرفع بمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون
زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب بمهما تذكر يوم الجمعة
بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول للفعل
المحذوف فوجه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر
على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر
على صيغة المجهول الغايب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المصنف بما يكون
الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها حرف الردع
كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك اي ليس
الامر كما تقول وقد تجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا
كلا اي لا اجاب الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون
الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم
مبني لكون لفظه كلفظة كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك
تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى
حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كما المقصود بان
فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم

تلحق

تلحق الفعل الماضي لتكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان
او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان
اصل الاسم الاعراب والفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون هذه على بنائه
بالحقيقة وبحركة تلك على اعرابها ولينبه لانها كالاخيرة مما يلحقان به فان
كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فمخير اي فانت مخير بين الحاق
تاء التانيث وعدمه او فهو اي الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال
وبقية المسئلة قد تقدمت الاشارة وكررت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث
وههنا من حيث انها احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي
جمع المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف
لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث
لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية
الظهور واذا اتفق على ضعفها فليست بضماير للتلازم الاضمار قبل الذكر من
غير فايدة بل هي حروف اي بالذات لانه من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث
وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضماير وابدال الظاهر
منها والفايدة في هذه الابدال ان مر في بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدا
المؤخر والغرض كون الخبر بهاما التنوين في الاصل مصدر نونه اي ادخلته نونا
فسمي به نون الشيء اي غير النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه لما ان المصدر
من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثانا وهو في الاصطلاح نون ساكنة
اي بذاتها فلا تنقض بالحركة العارضة مثل عادا الاولى وهي شاملة نون
من ولدن ولم يكن واخرجتها فاقوجها بقوله تتبع حركة الآخر اي آخر الكلمة
فان هذه النونات اواخر تلك الكلمات لا توابع حركات اواخرها فان قيل تتبع حركة
الاول كما ولم تتبع الآخر لان التبادر من متابعتها الآخر حرفها اياه من غير تخلل
شي وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت آخر الكلمة هي

Copyright © King Saud University